PAI
pai.org

# ما الذي تحتاج إلى معرفته عن القيود المفروضة على حماية الحياة في المساعدة الصحية العالمية

## الخاصة بمساعدة الصحة العالمية الأمريكية

دليل غير رسمي

30 سبتمبر، 2017

## مقدمة

في 23 يناير من عام 2017، وقع الرئيس دونالد ترامب "مذكرة رئاسية بشأن سياسة مكسيكو سيتي." أعادت المذكرة فرض سياسة مكسيكو سيتي التي جرى تطبيقها إبان إدارة الرئيس جورج دبليو بوش (2001-2009)، وتتضمن توجيها لوزير الخارجية – بالتنسيق مع وزير الصحة والخدمات الإنسانية – "بأن ينفذ خطة للوفاء بالمتطلبات الخاصة بالمذكرة التي أعيد إدراجها للمساعدة الصحية العالمية المقدمة من قبل كافة الإدارات والوكالات."

وقد أعيدت تسمية القيود الموسعة المتعلقة التي تفرضها سياسة مكسيكو سيتي لتصبح "حماية الحياة في مساعدة الصحة العالمية" (والتي أصبحت معروفة أيضًا من قبل منتقديها بعبارة قاعدة كمامة ترامب العالمية ويشار إليها من الآن فصاعدًا باسم *السياسة* في هذه الوثيقة). وتحظر *السياسة* تقديم مساعدة الصحة العالمية الأمريكية إلى المنظمات الأجنبية غير الحكومية (NGOs) التي تجري عمليات الإجهاض في حالات أخرى غير التي تشكل تهديدًا على حياة المرأة، أو حالات الاغتصاب، أو سفاح المحارم، والتي تقدم الاستشارات (بما في ذلك النصيحة أو المعلومات) و/أو إحالة حالات لإجراء الإجهاض، أو الضغط لإضفاء المشروعية على الإجهاض، أو لإتاحته بصورة أكبر في بلادهم حتى لو كانت هذه الأنشطة يتم تنفيذها بتمويل من جهات أخرى، أي مصادر أمريكية غير حكومية (USG). وفي الوقت الذي لم تطبق فيه القيود إلا على المساعدات الحكومية الأمريكية لتنظيم الأسرة فقط خلال الإدارات الرئاسية الجمهورية السابقة، فإنه يتم فرض سياسة إدارة ترامب على جميع مساعدات الصحة العالمية المقدمة من الحكومة الأمريكية تقريبًا.

وتستطيع المنظمات غير الحكومية الأجنبية – والتي تُعرف بأنها منظمات غير حكومية (هادفة وغير هادفة للربح) وغير خاضعة لقوانين الولايات المتحدة – أن تشترك في أنواع معينة من الأنشطة المتعلقة بالإجهاض، ومع ذلك تظل مؤهلة للحصول على مساعدة الصحة العالمية الأمريكية. كما يسعى هذا الكتيب إلى توضيح القيود المحددة التي تفرضها *السياسة* بغرض الحفاظ على خدمات الرعاية الصحية بالغة الأهمية الخاصة بإنقاذ الحياة وحمايتها من أي تفسير فضفاض بلا داعٍ لما تتطلبه أو لا تتطلبه *السياسة*.

## نطاق السياسة

اعتبارًا من 15 مايو، 2017، تتطلب السياسة قبول المنظمات الأجنبية غير الحكومية للشروط والأحكام الخاصة بالسياسة والالتزام بها كي تتلقى مساعدات الصحة الأمريكية للتصدي لتحديات الصحة العامة العاجلة التالية:

- فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة، بما في ذلك خطة الطوارئ التي وضعها الرئيس للإغاثة من متلازمة نقص المناعة المكتسبة (PEPFAR)؛
- مرض السل؛
- الملاريا، بما في ذلك مبادرة الرئيس للوقاية من الملاريا (PMI)؛
- وباء الإنفلونزا والتهديدات الأخرى الناشئة عنها، بما في ذلك الأمن الصحي العالمي؛
- الأمراض الاستوائية المهملة والأمراض المعدية الأخرى؛
- الأمراض غير المعدية؛
- تدعيم النظام الصحي؛
- صحة الأم والطفل؛
- تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية؛
- مياه الشرب والصرف الصحي وأنشطة النظافة (الغسيل) الخاصة بالأسرة والمجتمع؛ و
- التغذية.

تشمل الكيانات التي لا تنطبق عليها *السياسة* (تُوضح بمزيد من التفصيل لاحقًا):

- المنظمات الأمريكية غير الحكومية؛
- الحكومات الأجنبية؛ و
- المنظمات متعددة الأطراف و"الكيانات الأخرى متعددة الأطراف والتي تشارك فيها دول ذات سيادة"، مثل الصندوق العالمي لمكافحة متلازمة نقص المناعة البشرية، ومرض السل، والملاريا، وكذلك التحالف العالمي للقاحات (GAVI).

وتشمل البرامج أو الأنشطة الأخرى التي لا تنطبق عليها *السياسة* على ما يلي:

- خدمات الإجهاض أو الاستشارات والإحالة الخاصة بالإجهاض في حالات تعرض الحياة للخطر، أو الاغتصاب، أو سفاح المحارم؛
- الرعاية بعد الإجهاض، – بما في ذلك "علاج الإصابات أو الأمراض الناتجة عن عمليات الإجهاض المشروعة أو غير المشروعة"؛
- المساعدة الإنسانية، بما في ذلك مساعدة اللاجئين والهجرة المقدمة من وزارة الخارجية، وكذلك أنشطة الإغاثة الإنسانية والمساعدة في حالات الكوارث المقدمة من كل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) ووزارة الدفاع الأمريكية؛
- برامج الغذاء من أجل السلام (P.L. 480) والمساعدة الغذائية للإغاثة في حالات الطوارئ ولأغراض التنمية؛
- الأبحاث الصحية الأساسية؛
- الإنفاق على البنية التحتية للمياه والصرف الصحي في بعض نماذج الأسر المعيشية، والمدارس والمرافق الصحية والاستخدامات الصناعية والتجارية وكذلك وضع السياسات الوطنية وأنشطة الحوكمة؛ و
- برنامج المستشفيات والمدارس الأمريكية في الخارج.

يمكن للمنظمات الأمريكية غير الحكومية الاستمرار في إجراء الإجهاض، أو تقديم الاستشارة بشأنه، أو الإحالة، أو دعمه بتمويل من مصادر أمريكية غير حكومية دون المخاطرة باستحقاقها للحصول على مساعدة الصحة العالمية الأمريكية. والشرط الوحيد الذي تفرضه *السياسة* على المنظمات الأمريكية غير الحكومية هو تحمل المسؤولية عن تمرير الشروط لشركائها من المنظمات الأجنبية غير الحكومية، والتي تعد من الجهات الفرعية المستفيدة من مساعدة الصحة العالمية الأمريكية.

## توقيت التنفيذ

يجب على المنظمات الأجنبية غير الحكومية والتي تتلقى مساعدة الصحة العالمية الأمريكية أن تضمن توافقها مع *السياسة* عند قبولها الشرط الجديد في الاتفاقيات الخاصة بها من أجل تلقي مساعدة الصحة العالمية الأمريكية. سيطبق ذلك عندما تواجه إحدى المنظمات الأجنبية غير الحكومية إجراءً تمويليًا جديدًا في 15 مايو 2017 أو بعد ذلك – سواءً كان ذلك عند إعطاء منحة جديدة أو عقد اتفاقية تعاون، أو عندما يتم تعديل المنح واتفاقيات التعاون الحالية "لإدراج تمويل إضافي"، أو "لإضافة تمويل جديد." لا يطبق هذا القيد على التمويل المقدم للمنظمات الأجنبية غير الحكومية (كمستفيد أو مستفيد فرعي) بموجب منحة أو اتفاقية تعاون قائمة.

لا يجب على المنظمات الأمريكية غير الحكومية تمرير الشرط الخاص بشركائها من المنظمات الأجنبية غير الحكومية حتى تقبل المنظمة الأمريكية غير الحكومية الشرط الجديد المتعلق بتنفيذ *السياسة* في الاتفاقيات الخاصة بها مع الحكومة الأمريكية. كما هو الحال مع المنظمات غير الحكومية الأجنبية، فإن هذا يحدث عندما تواجه منظمة أمريكية غير حكومية إجراءً تمويليًا جديدًا– سواءً عن طريق التفاوض بشأن اتفاقية تعاون أو منحة جديدة – أو عندما يتم تعديل المنح واتفاقيات التعاون الحالية "لإدراج تمويل إضافي" أو "لإضافة تمويل جديد."

تفيد المنظمات بموافقتها على الالتزام بشروط *السياسة* عن طريق قبول الشروط الواردة في المنح الخاصة بها. ليس من المطلوب الحصول على شهادة منفصلة.

المنظمات الدولية متعددة الأطراف أو المنظمات الدولية العامة مثل منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وغيرها من الكيانات متعددة الأطراف، مثل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا وكذلك التحالف العالمي للقاحات والتحصين، والتحالف ضد السرطان معفي من هذه *السياسة*.

## اللغة القانونية *للسياسة*

الأسلوب القانوني االذي تستخدمه الإدارات والوكالات التابعة للحكومة الأمريكية – وهي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ووزارة الخارجية، والمعاهد الوطنية للصحة (NIH) ومراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها (CDC)، ووزارة الدفاع (DoD) - يطالب المنظمات الأجنبية غير الحكومية بالموافقة على عدم قيامهم - أثناء مدة منحة مساعدة الصحة العالمية الأمريكية "بإجراء الإجهاض أو الترويج له على أنه طريقة لتنظيم الأسرة"، أو "تقديم دعم مالي لأية منظمة أجنبية غير حكومية تزاول تلك الأنشطة."

وفيما يتعلق ببند "الدعم المالي"، فإن *السياسة* توضح بالتفصيل العناية الواجبة، ومتطلبات التعاقد والرصد اللازمة لمنح مساعدة الصحة الحكومية الأمريكية من الباطن للمنظمات الأجنبية غير الحكومية. لا تقدم *السياسة* أي تفسير للكيفية التي ينبغي بها تطبيق هذه اللغة في ظروف أخرى، وحتى الآن، لم تصدر الحكومة الأمريكية أية توجيهات رسمية بشأن هذه النقطة. ومع ذلك، فإن العديد من المنظمات غير الحكومية التي تشاورت معها المنظمة الدولية للعمل في مجال السكان (PAI) تفهم من تلك اللغة أن أي منظمة أجنبية غير حكومية خاضعة *للسياسة* لا يمكنها تمويل منظمة أخرى من أجل القيام بأية أنشطة من شأنها مخالفة *السياسة* إذا ما قامت بها المنظمة الأجنبية غير الحكومية نفسها.

ويبقى الحظر طويل الأمد ساريًا حول الاستخدام المباشر لأموال المعونة الأجنبية الأمريكية الخاصة بالأنشطة المتعلقة بالإجهاض (تعديل هيلمز والمحظورات اللوائحية لعام 1973). [انظر القائمة المرجعية للتفاصيل الإضافية.]

## المنظمات غير الحكومية الخاضعة لهذه *السياسة*

ينبغي على المنظمات غير الحكومية (الهادفة وغير الهادفة للربح) والتي تتلقى مساعدة صحية عالمية – سواءً من خلال بعثتها الدبلوماسية لدى الحكومة الأمريكية، أو الوكالات المتعاونة مع الولايات المتحدة، أو المنظمات غير الحكومية الأمريكية، أو المنظمات الخاصة بالشركاء من السكان الأصليين – أن تراجع أية منح أو اتفاقيات تعاون، أو اتفاقيات منح فرعية أو مقدمة بموجب عقد لتحديد ما إذا كانت *السياسة* من الشروط أو الأحكام الخاصة بتلقي المساعدة. فإن كان الأمر كذلك، فستكون المنظمة الأجنبية غير الحكومية ملتزمة بتنفيذ قيود *السياسة* في كل البرامج الخاصة بها - بصرف النظر عن مصدر التمويل. ولا تقتصر المساعدات على الأموال، بل تشمل المساعدة الفنية، والتدريب المخصص والسلع والمعدات.

ستخضع العقود مع المنظمات الأجنبية غير الحكومية في نهاية المطاف لهذه *السياسة*. ومع ذلك، فإن وضع نص يتوجب إدراجه في العقود سيكون نتيجة لعملية وضع القواعد المشتركة بين الولايات والتي لم يتم الإعلان عنها بعد ومدتها غير مؤكدة. لن تطبق *السياسة* على العقود اعتبارًا من 30 سبتمبر 2017.

## المنظمات غير الحكومية التي لا تخضع لهذه *السياسة*

المنظمات الأجنبية غير الحكومية التي تتلقى تمويلاً خاصًا بالصحة العالمية من حكومة الولايات المتحدة فقط بصفتها موزعًا للبضائع أو الخدمات (الدعم الحاسوبي أو اللوازم الإدارية أو المكتبية) بصفتها المستفيد الأساسي أو الفرعي من تمويل مساعدة الصحة العالمية غير مطالبة بقبول الشرط. كما تعفى من ذلك أيضًا المنظمات التي يشارك منها فرد واحد فقط في "برنامج التدريب العام" الذي تنظمه إحدى المنظمات التي تتلقى مساعدة الصحة العالمية من حكومة الولايات المتحدة (أي نشاط تدريبي عام يضم بين المشاركين أفرادا من منظمة أخرى).

## الإعفاء الخاص بالحكومات الأجنبية والمؤسسات متعددة الأطراف

يتم إعفاء الخدمات الصحية المقدمة بموجب رعاية الحكومات الأجنبية (الوطنية ودون الوطنية) والمؤسسات شبه الحكومية من هذه *السياسة*. فإذا كانت برامج القطاع الحكومي تقدم الإجهاض "على أنه وسيلة لتنظيم الأسرة " أو تشترك في أنشطة أخرى محظورة تتعلق بالإجهاض، فإنه من المطلوب أن تحتفظ الحكومات والمؤسسات شبه الحكومية بالمساعدات الأجنبية المقدمة من الحكومة الأمريكية في حساب منفصل، لضمان عدم استخدام الأموال الأمريكية في هذه الأنشطة المحظورة. ولا يجوز استخدام المعدات الطبية التي تم شراؤها بأموال أمريكية وكذلك المنشآت المدعومة بها من أجل تقديم الخدمات المتعلقة بالإجهاض. ولا تُعفي المنظمات الأجنبية غير الحكومية التي تقدم مساعدات للقطاع الخاص من هذه *السياسة*.

ينطبق الإعفاء الخاص بالحكومات الأجنبية أيضًا على الجامعات والمستشفيات التي تديرها الحكومة بما في ذلك – على سبيل المثال كليات الطب والمستشفيات التعليمية التي تقدم خدمات الإجهاض باعتبارها جزءًا من الرعاية الصحية الشاملة، أو تشترك في أبحاث تتعلق بالإجهاض.

وينطبق الإعفاء أيضًا على المجالس الصحية الاستشارية التي تقوم الحكومة برعايتها، والتي لها حرية الاشتراك في الأبحاث، ونشر المعلومات العامة حول مدى تأثير الإجهاض غير الآمن وأسبابه وعواقبه والمشاركة في وضع السياسات الوطنية المتعلقة بالإجهاض.

أما المنظمات متعددة الأطراف أو المنظمات الدولية الحكومية مثل منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) وكذلك "الكيانات الأخرى متعددة الأطراف"، والتي تشارك فيها دول ذات سيادة (مثل الصندوق العالمي لمكافحة متلازمة نقص المناعة البشرية ومرض السل والملاريا وكذلك التحالف العالمي للقاحات) فإنها معفاة من هذه *السياسة*.

## إجراء الإجهاض لمنع تعريض الحياة للخطر أو الاغتصاب أو سفاح المحارم

تظل المنظمات الأجنبية غير الحكومية مؤهلة للحصول على المساعدة الصحية العالمية الخاصة بالحكومة الأمريكية إذا قامت بإجراء الإجهاض في حالات "تعرض حياة الأم للخطر إذا احتفظت بالجنين حتى نهاية مدة الحمل" أو "بعد الاغتصاب أو سفاح المحارم." وبموجب شروط هذه *السياسة*، يتم منع فإن عمليات الإجهاض التي تجرى لأي أسباب أو ظروف أخرى قد تكون ممنوعة، بما في ذلك "الصحة البدنية والعقلية للأم وعمليات الإجهاض التي تجرى بسبب تشوهات الأجنة" بشكل صريح."

ومع ذلك، فإنه متى قامت إحدى المنظمات الأجنبية غير الحكومية والتي تتلقى مساعدة صحية من الحكومة الأمريكية بإجراء إجهاض في حالة تعرض الحياة للخطر أو الاغتصاب أو في حالة سفاح المحارم – حتى لو كان مسموحًا به في *السياسة*– فعلى المنظمة غير الحكومية توثيق الظروف والمبررات التي كانت وراء الإجراء وتوافقه مع متطلبات القانون المحلي والسجلات الخاصة بها.

إن حيازة معدات خاصة بشفط أو توسيع وكشط الرحم، أو حيازة أدوية الحث على الحيض لاستخدامها في الحالات التي تهدد الحياة، أو الاغتصاب أو سفاح المحارم، أو علاج المضاعفات المتعلقة بالخداج أو الإجهاض لا يترتب عليه استبعاد المنظمة من الحصول على دعم صحي من حكومة الولايات المتحدة. ومع ذلك، لا يجوز استخدام أية أموال من المعونة الأجنبية الخاصة بالولايات المتحدة من أجل شراء أو توزيع هذه المعدات.

## الاستشارات والإحالة فيما يتعلق بالإجهاض

يُسمح بتقديم الاستشارات والإحالة فيما يتعلق بالإجهاض في حالات تهديد حياة الأم أو الاغتصاب أو سفاح المحارم.

وفي الدول التي يكون الإجهاض فيها مشروعًا لأسباب أوسع نطاقًا من تعرض الحياة للخطر أو الاغتصاب أو سفاح المحارم، يمنع منعا باتا التواصل المفتوح بين النساء ومقدمي الرعاية الصحية في إطار هذه *السياسة*. ويسمح بالإحالة فيما يتعلق بالإجهاض في حالات أخرى في تلك الدول إذا ما تم استيفاء الشروط الأربعة التالية:

- المرأة حامل بالفعل؛
- "تذكر المرأة بوضوح أنها قررت فعلياً" الخضوع لعملية الإجهاض؛
- و"تستفسر المرأة" على وجه التحديد عن إمكانية الحصول على الإجهاض المأمون والقانوني؛ و
- لدى مقدم الرعاية الصحية سبب للاعتقاد بأن أخلاقيات المهنة في البلاد تتطلب منه تقديم إحالة إحدى الحالات للإجهاض الآمن والقانوني.

ثمة استثناء إضافي يتعلق بالقيود حول الاستشارات والإحالة المتعلقة بالإجهاض يتم إدراجه في *السياسة*. لا تجازف المنظمات الأجنبية غير الحكومية بأهليتها للحصول على مساعدة الصحة الحكومية الأمريكية إذا كان هناك "التزام إيجابي لمقدم الرعاية الصحية" بموجب القانون المحلي بتقديم الاستشارات والإحالة فيما يتعلق بالإجهاض لأسباب أخرى غير تعرض الحياة للخطر أو الاغتصاب أو سفاح المحارم. التطبيق والاستخدام واسع النطاق لهذا الاستثناء مثير للجدل، ويعتمد على الأحكام التي قد تكون واردة حاليًا في القوانين الوطنية. ومع ذلك، يتم تشجيع المنظمات الأجنبية غير الحكومية على التشاور مع موظفي الحكومة الأمريكية في وكالة التمويل الخاصة بهم و/أو شركاء التنفيذ الآخرين التابعين للحكومة الأمريكية من أجل تحديد ما إذا كان هذا الاستثناء قابلا للتطبيق في الإطار الوطني أو المحلي الخاص بهم.

## الضغط فيما يتعلق بالإجهاض

لا يجوز للمنظمات الأجنبية غير الحكومية التي تتلقى مساعدة الصحة العالمية الأمريكية الضغط على حكومات بلدانها من أجل إضفاء المشروعية أو "الاستمرار في مشروعية" أسباب الإجهاض بخلاف إنقاذ حياة المرأة أو الاغتصاب أو سفاح المحارم.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنه لا يجوز للمنظمات الأجنبية غير الحكومية التي تتلقى مساعدة الصحة العالمية الأمريكية تنظيم "حملة توعية عامة". . . بشأن مزايا و/أو إتاحة الإجهاض باستثناء حالات تعرض الحياة للخطر أو الاغتصاب أو سفاح المحارم. ومع ذلك، فإن هذه *السياسة* لا تمنع استخدام الأبحاث الديموغرافية والصحية المتعلقة بالإجهاض والمبينة أدناه من قبل منظمات غير حكومية معينة (مثل المنظمات الأمريكية غير الحكومية أو المنظمات الأجنبية غير الحكومية التي لا تتلقى المساعدات الحكومية الأمريكية) بغية الضغط على الحكومات لإضفاء المشروعية على الإجهاض.

## التدريب والمعدات الخاصة بعلاج مضاعفات ما بعد الإجهاض

تسمح سياسة الحكومة الأمريكية بشكل صريح للمنظمات الأجنبية غير الحكومية بتقديم "علاج للإصابات أو الأمراض الناجمة عن عمليات الإجهاض القانونية أو غير القانونية كالرعاية بعد الإجهاض، على سبيل المثال." يتم حث المنظمات على تقديم العلاج لمضاعفات ما بعد

**تسمح سياسة الحكومة الأمريكية بشكل صريح للمنظمات الأجنبية غير الحكومية بتقديم "علاج للإصابات أو الأمراض الناجمة عن عمليات الإجهاض القانونية أو غير القانونية كالرعاية بعد الإجهاض – على سبيل المثال."**

الإجهاض (مثل الإجهاض الإنتاني أو الإجهاض غير الكامل) بنفسها أو لمساعدة العملاء في الحصول على العلاج (مثل مرافقة امرأة ما إلى المستشفى).

يتم اللجوء إلى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتقديم التدريب للعاملين في مجال الرعاية الصحية في مرحلة الرعاية بعد الاغتصاب والعلاج نفسه والمساعدات الفنية الأخرى المتعلقة بها. وفقا لسياسة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، لا يجوز استخدام أموالها من أجل شراء مجموعة الشفط اليدوي (MVA) أو أدوية أخرى من أجل تقديم خدمات الرعاية بعد الإجهاض. ومع ذلك، لا توجد قيود حول استخدام المنظمات غير الحكومية للأموال غير الخاصة بالحكومة الأمريكية والتي يتم تحصيلها من أجل الوفاء بمتطلبات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الخاصة بتقاسم التكاليف من أجل شراء مجموعة التفريغ اليدوي أو لوازم أخرى لأغراض الرعاية بعد الإجهاض.

## الاستشارات والخدمات الخاصة بوسائل منع الحمل بعد الإجهاض

يجوز للمنظمات غير الحكومية تلقي مساعدة من الحكومة الأمريكية واستخدامها من أجل تقديم الاستشارات والخدمات الخاصة بوسائل منع الحمل للنساء اللاتي قد تعرضن لعمليات إجهاض تلقائية أو متعمدة، بما في ذلك الإجهاض غير المشروع. كما يجوز للمنظمات التواصل والتنسيق بشأن الأنشطة مع المنظمات الأجنبية غير الحكومية الأخرى بما في ذلك مقدمي خدمات الإجهاض، وذلك من أجل تسهيل منع الحمل بعد الإجهاض أو خدمات الصحة الإنجابية.

## الأبحاث الطبية الحيوية المتعلقة بالإجهاض

بموجب الحظر التشريعي الذي سنه الكونجرس عام 1981، فإنه لا يجوز للمنظمات، سواءً الأمريكية غير الحكومية أو المنظمات الأجنبية غير الحكومية، استخدام أموال المساعدات الأجنبية الأمريكية في أبحاث طبية حيوية تتعلق بالإجهاض. ومع ذلك، يجوز للمنظمات الأمريكية غير الحكومية استخدام الأموال التي حصلت عليها من مصادر أخرى لإجراء تلك الأبحاث.

لم يرد ذكر أبحاث من أي نوع بشكل محدد في النصوص المتعلقة بتنفيذ هذه *السياسة*. ومع ذلك فإن تعريف "الترويج الفعال للإجهاض" في الأحكام يعد من قبيل التوضيح وليس شاملاً ("فهو يشمل على سبيل المثال وليس الحصر الأنشطة المذكورة أعلاه"). هناك مؤشرات بأن الحكومة الأمريكية ترى أن الأبحاث الطبية الحيوية الخاصة بالإجهاض والتي يتم إجراؤها بمعرفة أي منظمة أجنبية غير حكومية، بغض النظر عن مصدر التمويل، تجعل تلك المنظمة غير الحكومية غير مؤهلة للمساعدة الصحية الخاصة بالحكومة الأمريكية.

## الأبحاث الديموغرافية والصحية المتعلقة بالإجهاض

لا تجازف المنظمات الأجنبية غير الحكومية بجدارتها في الحصول على المساعدة الصحية العالمية إذا اشتركت في أنواع معينة من الأبحاث المتعلقة بموضوع الإجهاض. وبالإضافة إلى الاحتفاظ بالمعلومات الروتينية حول سجلات الإجهاض الخاصة بالعملاء، فإنه يجوز للمنظمات جمع المعلومات المتعلقة بمدى التأثير العام للإجهاض وأسبابه والتأثير الصحي للإجهاض غير المشروع؛ بما في ذلك حالات الوفاة والإصابات ذات الصلة، وتكلفتها التي يتكبدها نظام تقديم الرعاية الصحية. هذا النوع من الأبحاث الوبائية أو الوصفية يمكن دعمه عن طريق مساعدة الحكومة الأمريكية.

**يجوز للمنظمات غير الحكومية تلقي مساعدة واستخدامها من الحكومة الأمريكية من أجل تقديم الاستشارات والخدمات الخاصة بوسائل منع الحمل للنساء اللاتي قد تعرضن لعمليات إجهاض تلقائية أو متعمدة، بما في ذلك الإجهاض غير المشروع.**

لا يجوز للمنظمات الأجنبية غير الحكومية التي تتلقى تمويلًا من الصحة العالمية استخدام نتائج هذه الأبحاث (سواءً تم تمويل الأبحاث من قبل الحكومة الأمريكية أم لا) أو أي أبحاث أخرى من أجل الضغط أو تنظيم حملة توعية عامة بغية تشريع الإجهاض أو استمرار قوانين الإجهاض، مع استثناءات أوسع نطاقًا من حياة المرأة أو الاغتصاب أو سفاح المحارم. لكن أهلية المنظمة للحصول على الدعم الصحي العالمي المقدم من حكومة الولايات المتحدة لا يتهددها مجرد المشاركة في الأبحاث التي قد يستفيد الآخرون في تقديم إصلاح خاص بقانون الإجهاض. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يسمح لأي منظمة أجنبية غير حكومية بنشر نتائج الأبحاث الديموغرافية والصحية الخاصة بالجمهور فيما يتعلق بالإجهاض، طالما أن الحقائق لم تستخدم من قبل تلك المنظمة لاقتراح أو التوصية بتحرير قوانين الإجهاض (أي في المقالات الصحفية أو الإصدارات الأخرى التي أصدرتها المنظمة الأجنبية غير الحكومية نفسها وتقوم بتوزيعها).

## أبحاث البرامج والعمليات المتعلقة بالصحة

على الرغم من عدم إدراجها أو تعريفها بشكل صريح في النصوص الواردة في اتفاقيات المساعدة الصحية الخاصة بحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ *السياسة*، فإن أي منظمة أجنبية غير حكومية تشترك في "تنفيذ أبحاث علمية، أو متعلقة بالعمليات أو البرامج، أو الدراسات المسحية تقييم الاحتياجات وبناء القدرة ذات الصلة يتم إجراؤها بغرض إجراء التحسينات على برامج المساعدة الصحية العالمية التي تمولها الحكومة الأمريكية" يجب أن تقبل النصوص الواردة في الاتفاقيات الخاصة بها من أجل تلقي المساعدة الصحية الخاصة بالحكومة الأمريكية طبقًا للتوجيهات الصحفية لوزارة الخارجية.

## توفير وسائل منع الحمل

لا تمنع هذه *السياسة* المنظمات غير الحكومية من تقديم وسائل منع الحمل المعتمدة من إدارة الغذاء والدواء (FDA)، ويشمل ذلك منع الحمل في حالات الطوارئ (EC) باعتباره جزءًا من الخدمات الصحية التي يقدمونها. يجوز لجميع المنظمات غير الحكومية التي تتلقى المساعدة الصحية العالمية تقديم الاستشارات الصحية وصرف الإمدادات والخدمات الخاصة بمنع الحمل وتعزيز الوعي بوسائل منع الحمل بما يتفق مع القوانين والسياسات المحلية.

## المساعدة الفنية

يُعتبر تقديم المساعدة الفنية بموجب هذه *السياسة* تخصيصًا للموارد بنفس الطريقة التي يُعتبر بها تقديم التمويل لمنظمة أخرى دعمًا تأسيسيًا. علاقة المساعدة الفنية بين المنظمات تعني ضمنيًا العلاقة الدائمة والجوهرية التي تُنقل فيها المهارات، وتُبنى فيها القدرة المؤسسية للمنظمات غير الحكومية المستفيدة. ومع ذلك، فإن التفاعل الحقيقي بجميع صوره، المتعلق بهذا الغرض بين المنظمات (الزيارات أو الاستشارات أو جمع البيانات أو المقابلات الشخصية) ينبغي ألا يكون عرضة لفرض قيود عليه، بموجب هذا التفسير.

## العمل الفردي مقارنةً بالعمل المؤسسي

تطبق القيود فقط على المؤسسات، دون الأفراد. يجوز لأي فرد ينتمي لمنظمة أجنبية غير حكومية خاضعة لهذه *السياسة*، الاشتراك بصفته الشخصية في الأنشطة، إذ لا يجوز للمنظمة التي ينتمي لها القيام بتلك الأنشطة بصفتها منظمة. يجوز للفرد المشاركة في مثل هذه الأنشطة التي لا يجوز للمنظمة القيام بها طالما أنه "ليس في الخدمة ولا يعمل في مقر المنظمة"، فالمنظمة لا تصادق على العمل أو تموله، ويتعين اتخاذ "خطوات معقولة" لضمان أن الفرد لا يعمل "بشكل غير لائق" نيابة عن المنظمة. [انظر أيضا الاستثناء المتعلق بتدريب الأفراد المنتسبين إلى المنظمات غير الحكومية الواردة أعلاه.]

## الالتزام ومراقبة المسؤوليات

تتحمل المنظمات غير الحكومية في الولايات المتحدة المسؤولية عن تدفق *السياسة* إلى شركاء المنظمات غير الحكومية الأجنبية التي تتلقى مساعدة الصحة العالمية من الولايات المتحدة ورصد التزام الشركاء بهذه *السياسة*. المنظمات غير الحكومية الأجنبية هي المسؤولة عن ضمان التزامها عند تلقي مساعدة الصحة العالمية الأمريكية مباشرة من الولايات المتحدة الأمريكية، بما يضمن نشر *السياسة* على شركاء المنظمات غير الحكومية الأجنبية الأخرى الذين يحصلون على المساعدة الصحية العالمية من الولايات المتحدة كمستفيدين من الباطن، وكذا مراقبة التزام الشركاء بهذه *السياسة*.

ويمكن أن تتضمن الخطوات الفعلية لضمان الالتزام ما يلي:

- وضع إجراءات لفحص المنظمات غير الحكومية الأجنبية خلال مرحلة تطوير المقترح الأولي؛
- تأكيد أهلية المنظمات غير الحكومية الأجنبية للحصولعلى المساعدة الصحية من حكومة الولايات المتحدة والاتفاق على الالتزام بهذه *السياسة* من خلال إدراج أحكام تنفيذ *السياسة* في اتفاقية المساعدة الموقعة النهائية؛
- مراجعات العناية الواجبة لضمان التزام المنظمات غير الحكومية الأجنبية بهذه *السياسة*؛
- رصد الالتزام بشكل مستمر أثناء تنفيذ المشروع، بما في ذلك خلال الأنشطة قبيل الزيارات الميدانية التي يقوم بها الموظفون داخل الدولة أو الإقليم أو المقر، واستخدام قوائم مرجعية للالتزام و/أو الإبلاغ عن الالتزام في التقارير المرحلية للمشروع؛
- تثقيف وتدريب الموظفين بشأن *السياسة*العامة، بما في ذلك إنتاج الكتيبات والمواد الإعلامية الأخرى؛ و
- وضع بروتوكولات تنظيمية لتحديد الانتهاكات المشتبه فيها، واتخاذ التدابير التصحيحية.

## مزيد من المعلومات

### تشمل مصادر المعلومات الواردة في هذا الكتيب الوثائق التالية:

- "مذكرة سياسة مكسيكو سيتي لوزير الخارجية ووزير الصحة والخدمات الإنسانية ومدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية"، 23 يناير 2017. https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2017/01/23/presidential-memorandum-regarding-mexico-city-policy

- صحيفة وقائع وزارة الخارجية (https://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2017/05/270866.htm) ومحضر الاجتماع الاستطلاعي لكبار المسؤولين الإداريين (https://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2017/05/270879.htm)، 15 مايو 2017.

- وزارة الخارجية الأميركية، مكتب السكان واللاجئين والهجرة، "حماية الحياة من خلال المساعدة الصحية العالمية" (المعروف سابقا باسم "سياسة مدينة مكسيكو")، "توجيهات مكتب السكان واللاجئين والهجرة، 15 مايو 2017. https://pai.org/wp-content/uploads/2017/09/FINAL-MCP-Press-Guidance_2017-05-14.pdf

الرسائل الداخلية بشأن تنفيذ *السياسة*، بما في ذلك ما يلي:

- وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب الإدارة، مكتب إدارة المشتريات، "حماية الحياة في مجال مساعدة الصحة العالمية"، العدد الاستشاري لإدارة المساعدة الاتحادية 01-2017، 15 مايو 2017. https://pai.org/wp-content/uploads/2017/09/FAMA-2017_01-Protecting-Life-in-Global-Health-Assistance.pdf

- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، الأمين التنفيذي، "تنفيذ حماية الحياة في مجال المساعدة الصحية العالمية (المعروفة سابقا بسياسة مكسيكو سيتي)"، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/الملاحظات العامة، 15مايو 2017. https://pai.org/wp-content/uploads/2017/09/Implementation-of-Protecting-Life-in-Global-Health-Assistance_USAIDGeneral-Notice.pdf

- الأحكام القياسية الواردة في اتفاقيات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مع المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك مراجعة تنفيذ *السياسة*. انظر الولايات المتحدة، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، "حماية الحياة في المساعدة الصحية العالمية (مايو 2017)" (الصفحات 83-93) الواردة في "الأحكام القياسية الإلزامية للمستفيدين غير الأميركيين وغير الحكوميين." https://www.usaid.gov/sites/default/files/documents/1868/303mab.pdf

- للاطلاع على النص الكامل للأحكام التي ستدرج في اتفاقات المساعدة الصحية العالمية بين المنظمات غير الحكومية وغيرها من الإدارات والوكالات الأمريكية ذات الصلة، يرجى الاطلاع على ما يلي:
  - وزارة الخارجية: https://www.state.gov/documents/organization/271867.pdf
  - المعاهد الوطنية للصحة (NIH): https://grants.nih.gov/policy/protecting-life-global-health-assistance.htm
  - مركز مكافحة الأمراض: https://www.cdc.gov/grants/additionalrequirements/ar-35.html

- للاطلاع على القيود التشريعية المتعلقة بالسياسات الحالية للمساعدة الأجنبية المقدمة من الحكومة الأمريكية فيما يتعلق بالإجهاض، انظر الموقع الإلكتروني للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بشأن قيود الإجهاض على الموقع https://www.usaid.gov/what-we-do/global-health/cross-cutting-areas/legislative-policy-requirements

- للتطوع وحماية الاختيار المستنير، انظر موقع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية علي الرابط https://www.usaid.gov/what-we-do/global-health/family-planning/voluntarism-and-informed-choice

- للحصول على شهادة مركز الصحة العالمية للتعليم الإلكتروني لحماية الحياة في المساعدة الصحية العالمية، يرجى زيارة https://www.globalhealthlearning.org/course/protecting-life-global-health-assistance-and-statutory

للتوضيح الرسمي للقيود التي تفرضها الحكومة الأمريكية على المساعدة الصحية العالمية، ينبغي على المنظمات التشاور مباشرة مع الحكومة أو الوكالة الأمريكية المقدمة للمساعدة. ويشمل ذلك الاتصالات بالموظفين في مقر واشنطن وفي البعثات الميدانية.

للحصول على نسخ من الوثائق المشار إليها في هذا الملخص للمساعدة في فهم السياسات الحالية للحكومة الأمريكية، أو تقديم معلومات عن تجارب المنظمات في تنفيذ *السياسة*، يرجى التواصل مع المنظمة الدولية للعمل في مجال السكان (PAI) عبر البريد الإلكتروني PLGHA@pai.org أو عبر الهاتف 3400-557 (202).

**إخلاء المسؤولية**

لا ينبغي تفسير أي من المعلومات الواردة في هذا الكتيب على أنها إقرار صريح أو ضمني من جانب المنظمة الدولية للعمل في مجال السكان أو مجلس إدارتها أو موظفي *السياسة* أو تنفيذه وإنفاذه من قبل وكيل الأمين العام.

وتهدف محتويات هذا الكتيب إلى تقديم المعلومات العامة فقط ولا ينبغي اعتبارها مشورة قانونية. خدمة الاستشارات القانونية متوفرة مجانًا. يرجى الاتصال بالمنظمة الدولية للعمل في مجال السكان للتواصل مع المحامين المستعدين لتقديم الاستشارات للمنظمات غير الحكومية بشأن *السياسة*.

علاوة على ذلك، ينبغي على المنظمات غير الحكومية التشاور مع الجهات المانحة غير الأمريكية والاطلاع على اتفاقات التمويل لتحديد مدى تطبيق *السياسة* على أنشطتها غير الممولة من قبل الحكومة الأمريكية.

## هل يتم تطبيق قيود *السياسة*؟

| نعم | لا |
|---|---|
| **برامج المساعدة*** | |
| • فيروس نقص المناعة البشرية/نقص المناعة المكتسبة، بما في ذلك خطة الطوارئ التي وضعها الرئيس للإغاثة من متلازمة نقص المناعة المكتسبة (PEPFAR)<br>• مرض السل<br>• الملاريا، بما في ذلك مبادرة الرئيس لمكافحة الملاريا (PMI)<br>• وباء الأنفلونزا وغيرها من التهديدات الناشئة، بما في ذلك الأمن الصحي العالمي<br>• التهديدات الصحية العامة الأخرى، بما في ذلك الأمراض المدارية المهملة والأمراض المعدية الأخرى والأمراض غير المعدية وتعزيز النظام الصحي<br>• صحة الأم والطفل، بما في ذلك المياه والصرف الصحي والصحة (WASH) على مستوى المجتمع المحلي والأسر المعيشية<br>• تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية<br>• التغذية | • المساعدة الإنسانية، بما في ذلك مساعدة الهجرة واللجوء التابعة لوزارة الخارجية، ووكالة المساعدات الأمريكية للتنمية الدولية، وبرنامج الإغاثة الإنسانية والإغاثة من الكوارث التابع لوزارة الدفاع<br>• المساعدة الإنمائية<br>• البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والخدمات الممولة من المساعدة الإنمائية<br>• المساعدة الغذائية (P.L. 480)<br>• برنامج المستشفيات والمدارس الأمريكية في الخارج |
| **حسابات التخصيص أو الميزانية** | |
| • البرامج الصحية العالمية (GHP)<br>• خطة الطوارئ التي وضعها الرئيس للإغاثة من متلازمة نقص المناعة المكتسبة (PEPFAR)<br>• صندوق الدعم الاقتصادي (ESF)<br>• مساعدة أوروبا الشرقية وأوراسيا وآسيا الوسطى (AEECA) | • المساعدة الإنمائية (DA)<br>• الهجرة ومساعدة اللاجئين (MRA)<br>• المساعدة الدولية في حالات الكوارث (IDA)<br>• الغذاء من أجل السلام الباب الثاني، المنح (P.L. 480)<br>• صندوق الولايات المتحدة للهجرة واللاجئين في حالات الطوارئ (ERMA) |
| **المنظمات والكيانات** | |
| • المنظمات غير الحكومية الأجنبية، سواء الربحية أو غير الربحية | • الحكومات الأجنبية<br>• المنظمات متعددة الأطراف<br>• المنظمات غير الحكومية الأمريكية<br>• الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، فضلاً عن التحالف العالمي للقاحات |
| **أدوات المساعدة للمنظمات غير الحكومية الأجنبية** | |
| • المنح<br>• الاتفاقيات التعاونية<br>• المنح بموجب العقود<br>• المنح (غير سارية المفعول اعتبارا من 2017/9/30) | • المنح الفرعية من الحكومة الأجنبية<br>• أمر شراء السلع الملموسة أو الخدمات التي لا تتعلق مباشرة بتقديم المساعدة الصحية العالمية (مثل الشحن) |
| **المستفيدين الفرديين من الدعم** | |
| • التمويل<br>• المساعدة الفنية<br>• السلع<br>• الزمالات<br>• المعدات<br>• التدريب (لا سيما ما يساهم في بناء القدرات التنظيمية) | • القروض<br>• الحد الأدنى من الاتصالات ذات المدة المحدودة (مثل المشاورات والمقابلات وجمع البيانات والمنشورات)<br>• المشتروات من السلع أو الخدمات (مثل الحاسوبات، والمستلزمات الإدارية والمكتبية) |
| **أنواع المساعدة والدعم** | |
| • الأفراد المنتسبون للمنظمات غير الحكومية الذين يعملون باسمها<br>• الأفراد المنتسبون للمنظمات غير الحكومية المشاركون في التدريب المخصص | • الأفراد المنتسبون للمنظمات غير الحكومية الذين يعملون بصفتهم الشخصية<br>• الأفراد المنتسبون للمنظمات غير الحكومية المشاركون في "برنامج التدريب العام" |

** انظر وزارة الخارجية الأميركية، مكتب الإدارة، مكتب المشتريات التنفيذي، "حماية الحياة في مجال المساعدة الصحية العالمية"، العدد الاستشاري لإدارة المساعدة الاتحادية 2017-01، 15 مايو 2017 والفئة الصحية في إطار هيكل برنامج المساعدات الخارجية الموحد (https://www.state.gov/f/releases/other/255986.htm#HL)*

# الأنشطة ذات الصلة بالإجهاض المسموح بها بموجب *السياسة* أو القانون الحالي

## رئيسي

✔ النشاط المسموح به إما بموجب تعديل هيلمز لعام 1973 أو *السياسة*، أو القيود القانونية أو السياسية المطبقة الأخرى.

☆ النشاط المسموح به بموجب القانون والسياسة الحالية لكن لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت المنظمة غير الحكومية الأمريكية ستقدم (أو قدمت) الخدمات مباشرة للعملاء وكيفية ذلك دون الاعتماد على شريك أجنبي من المنظمات غير الحكومية كوسيط.

✱ لا يسمح بالأنشطة إلا في ظل ظروف محددة جداً (انظر نص الكتيب للاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلا بشأن "الإحالات السلبية").

✢ لم يتم ذكر أبحاث من أي نوع بشكل محدد في النصوص المتعلقة بتنفيذ هذه *السياسة*. ومع ذلك، فإن تعريف "الترويج الفعال للإجهاض" في الأحكام يعد من قبيل التوضيح، وليس شاملاً ("أي يشمل الأنشطة التالية على سبيل المثال لا الحصر"). هناك مؤشرات بأن الحكومة الأمريكية ترى أن الأبحاث الطبية الحيوية الخاصة بالإجهاض والتي يتم إجراؤها بمعرفة أي منظمة أجنبية غير حكومية، بغض النظر عن مصدر التمويل، تجعل تلك المنظمة غير الحكومية غير مؤهلة للمساعدة الصحية الخاصة بالحكومة الأمريكية. وبالإضافة إلى ذلك، انظر أيضا نص كتيب مناقشة تطبيق *السياسة* لتنفيذ أبحاث العمليات والأبحاث العلمية.

**يجب على المنظمات غير الحكومية التشاور مع الجهات المانحة غير التابعة للولايات المتحدة، وكذا الرجوع إلى اتفاقات التمويل لتحديد إمكانية تنفيذ الأنشطة المسموح بها.**

## نوع النشاط

**إجراء الإجهاض**

- إجراء الإجهاض في حالات تعرض الحياة للخطر أو الاغتصاب أو سفاح المحارم
- إجراء الإجهاض بسبب مؤشرات أخرى بما في ذلك الأسباب الصحية العامة (الجسدية والعقلية)، "تشوهات الجنين"، والأسباب الاجتماعية والاقتصادية، أو بناء على الطلب

**الاستشارات والإحالة**

- راجع الإجهاض، إذا كان قانونيًا
- تقديم الاستشارات بشأن الإجهاض
- تقديم الاستشارات والإحالة والخدمات المتعلقة بمنع الحمل بعد الإجهاض

**الضغط**

- الضغط على الحكومات الأجنبية لإضفاء المشروعية على الإجهاض، أو "الاستمرار في مشروعيته" لأسباب أخرى غير الخطر على الحياة أو الاغتصاب أو سفاح المحارم
- القيام بحملة توعية عامة. . . فيما يتعلق بفوائد الإجهاض و/أو إتاحته "لأسباب أخرى غير تعريض الحياة للخطر أو الاغتصاب أو سفاح المحارم

**رعاية ما بعد الإجهاض**

- شراء أو توزيع مجموعات الشفط اليدوي (MVA)
- تدريب العاملين في المجال الطبي على معالجة مضاعفات ما بعد الإجهاض (مثل حالات الإجهاض أو حالات الإجهاض غير المكتملة)
- تقديم المساعدة لتعزيز النظم اللوجستية التي تشمل مجموعات الشفط اليدوي لرعاية ما بعد الإجهاض

**البحث ✢**

- إجراء بحوث الطب الحيوي المتعلقة بالإجهاض
- المشاركة في أبحاث العلوم الاجتماعية أو الوبائية أو الديمغرافية بشأن الإجهاض

| منظمة غير حكومية أجنبية | | منظمة غير حكومية أمريكية | |
|---|---|---|---|
| المساعدة الحكومية الأمريكية | المساعدة غير الحكومية الأمريكية | المساعدة الحكومية الأمريكية | المساعدة غير الحكومية الأمريكية |
| ✔ | ✔ | ☆ | ☆<br>☆ |
| *<br>✔ | *<br>✔ | ✔<br>✔<br>✔ | ✔<br>✔<br>✔ |
| | | | ✔<br>✔ |
| ✔ | ✔<br>✔<br>✔ | ✔<br>✔ | ✔<br>✔<br>✔ |
| ✔ | ✢<br>✔ | ✔ | ✔<br>✔ |

## حول المنظمة الدولية للعمل في مجال السكان

تؤيد المنظمة الدولية للعمل في مجال السكان (PAI) السياسات التي تمكن المرأة من ممارسة حقوقها الإنجابية، وتحارب لإزالة الحواجز المتعلقة بالسياسات بين المرأة والرعاية التي تحتاج إليها. نعمل مع واضعي السياسات في واشنطن وفي شبكة الشركاء في جنوب العالم للنهوض بالحقوق الإنجابية للمرأة. تأسست المنظمة الدولية للعمل في مجال السكان في عام 1965 وهي منظمة خاصة غير ربحية لا تقبل الأموال من الحكومات.

لمزيد من المعلومات حول *السياسة*، يرجى زيارة www.pai.org

CHAMPIONS OF GLOBAL REPRODUCTIVE RIGHTS
pai.org

1300 19th Street NW, Suite 200
Washington, DC 20036-1624 USA
(202) 557 3400
www.pai.org • info@pai.org

@paiwdc
@pai_org
@pai_insta